

## نحو قياس مؤشر تجميحي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016

أ.م.د. عمار حمد خلف / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد  
الباحث/ ضياء عبد الرزاق حسن

تاريخ التقديم: 2017/8/22  
تاريخ القبول: 2017/10/31

### المستخلص

يهدف البحث الى قياس مؤشر تجميحي للاستقرار المصرفي يعكس درجة استقرارية الجهاز المصرفي ويساعد صناع القرار في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب الأزمات المالية التي تتعرض لها المصارف وبلوغ جهاز مصرفي ذو كفاءة عالية.

لذلك فان مشكلة البحث تتمثل بان البنك المركزي العراقي لم يسعى لغاية عام 2015 الى بناء مؤشر تجميحي لغرض التعرف على وضع الاستقرار المصرفي في العراق وانما اعتماده على مؤشرات متناثرة والتي تعتمد على آلية التغيرات النسبية في تلك المؤشرات لغرض التعرف على وضع الاستقرار المصرفي وهذه الآلية تجد صعوبة بالغة في تحديد وضع الاستقرار المصرفي في العراق.

وتوصل البحث بعد استخدام بيانات فصلية خلال المدة 2010-2016 الى بناء المؤشر التجميحي كخطوة اولية والذي يعكس حالة الاستقرار المصرفي في العراق والذي استند على طريقة المتوسط المرجح في بنائه، ويعد مؤشر الاستقرار المصرفي طريقة متقدمة ومواكبة للتطورات التي شهدتها البنوك المركزية في العالم، ويعد اداة للتنبؤ بالأزمات و ليس وسيلة أي لوحة ارشادية تستطيع المصارف من خلالها تجنب الازمات وبذلك يعد اداة مكملة لاتفاقيات لجنة بازل و التي وضعت القوانين والنسب التي يجب ان تلتزم بها المصارف لتجنب الازمات، ومن خلال المؤشر التجميحي شهد الاستقرار المصرفي في العراق تقلبات مستمرة خلال مدة البحث (2010-2016)، إذ شهد أدنى نسبة في الاستقرار المصرفي في الربع الاول من سنة 2011، واعلى نسبة في الاستقرار المصرفي في الربع الرابع من سنة 2013، لذلك تمت التوصية بان البنك المركزي العراقي يجب العمل بالمؤشر التجميحي الذي يعكس مستوى الاستقرار المصرفي والذي يعتبر أداة للإنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية والذي تم العمل به كخطوة أولية في هذا البحث انطلاقاً من تجارب البنوك المركزية في العالم بهدف ترسيخ وتعزيز الاشراف المصرفي في العراق بما يتلاءم مع التحديات المصرفية في ظل العولمة المصرفية.

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** الاستقرار المصرفي، الجهاز المصرفي العراقي ، مؤشر تجميحي.



مجلة العلوم  
الاقتصادية والإدارية  
العدد 106 المجلد 24  
الصفحات 250.271

\*البحث مستل من رسالة ماجستير.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

### المقدمة:

يعرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون بها النظام المالي والذي يتألف من الاسواق والمؤسسات الوسيطة والبنى التحتية قادرة على الصمود بوجه الازمات المحلية او العالمية (أي يمتلك السيولة الكافية) والتخفيف من حدتها واداء وظيفته الاساسية المتمثلة بالوساطة المالية بأعلى كفاءة والحد من انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، اما من حيث الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي فيعود الى اعقاب الازمة الاسيوية (1997-1999)، وكرثة الاسواق الرأسمالية عام 2001 على وجه التحديد ازمة الرهن العقاري، بعد هذه الازمة بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأعداد الدراسات لتقييم النظام المالي ومعرفة درجة استقراره نظرا لما يشكله هذا النظام واستقراره من اهمية للاقتصاديات المحلية والخارجية بحسب درجة الانفتاح الاقتصادي وكذلك نواة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعد مفهوم الاستقرار المالي حديث النشأة مقارنة مع مفهوم الاستقرار النقدي والاقتصادي فإذا كان مفهوم الاستقرار النقدي يمكن تعريفه بسهولة نسبيا اذا يوجد مؤشر منفرد لقياسه متمثل باستقرار الاسعار او التضخم، فان الامر مختلف تماما بالنسبة للاستقرار المالي اذا يوجد عدة مؤشرات تجميعية لقياسه التي بدأت عدة دول مؤخرا في تطبيقه وهذا سيتم توضيحه في البحث.

وعلى الرغم من إصدار البنك المركزي العراقي حديثا تقارير سنوية عن الاستقرار المالي للجهاز المصرفي منذ عام 2010 من خلال اعتماده على تحليل معدلات التغير والاهمية النسبية لأحدى عشر مؤشر مصرفي وهي (الموجودات، المطلوبات، رؤوس الاموال، الاحتياطيات القانونية، الانتماء المصرفي، الودائع المصرفية، الديون المتعثرة، اسعار الفائدة *policy rate*، كفاية راس المال، الاستثمارات والكثافة المصرفية)، الا ان البنك المركزي لم يعتمد الى بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي في العراق *financial stability index* وصولا الى عام 2015 هذا من جانب، ومن جانب اخر وجدنا اختلاف في طبيعة المؤشرات الداخلة في قياس الاستقرار المالي بين العراق وبين ما مطبق في عدد من البنوك المركزية مثل تركيا والامارات وعمان والهند وغيرها، لذلك يسعى هذا البحث الى انشاء مؤشر تجميعي قريب جدا مما هو مطبق في الدول الاخرى ويكون اكثر ملائمة مع الاقتصاد العراقي.

### اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث بقياس مؤشر واحد يعكس درجة استقرارية وسلامة الجهاز المصرفي كوسيلة تساعد صناع القرار في تقييم استقرار الجهاز المصرفي والتنبؤ بالازمات المصرفية قبل وقوعها.

### مشكلة البحث

أن البنك المركزي العراقي لم يعمل في بناء مؤشر تجميعي يستطوع من خلاله قياس مستوى الاستقرار المصرفي وانما اعتماده على عدد من المؤشرات يكون من الصعوبة من خلالها تحديد اتجاهات الاستقرار المصرفي.

### هدف البحث:

- 1- تحديد المؤشرات التي تمثل الاستقرار المصرفي في العراق بحسب تجارب الدول الأخرى وبحسب توفر البيانات.
- 2- بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي للجهاز المصرفي الذي يعتبر كجهاز انذار مبكر لصانعي السياسات الاقتصادية في العراق.
- 3- تحليل واقع واتجاهات الاستقرار المالي للنظام المصرفي في العراق.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

### فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان بناء مؤشر تجميعي واحد يمكن ان يكون وسيلة لتقييم الجهاز المصرفي من حيث استقراره أفضل من المؤشرات المتناثرة التي تعتمد على التغيرات النسبية في تلك المؤشرات".

### الحدود الزمانية والمكانية

الحدود الزمانية للبحث تتمثل بالمدّة 2010-2016 بواقع بيانات فصلية، والحدود المكانية فتتمثل بدراسة الجهاز المصرفي في العراق.

### منهجية البحث

من اجل معالجة مشكلة البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليل الاقتصادي لغرض التعرف على وضع الاستقرار المصرفي في العراق.

### المبحث الاول / الإطار النظري للاستقرار المالي للجهاز المصرفي:

#### اولاً: مفهوم الاستقرار المالي

لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للاستقرار المالي وإنما تباينت المفاهيم التي تصف الاستقرار المالي على الرغم من تشابهها في الإطار العام، حيث عرف البنك المركزي الاوربي الاستقرار المالي "بأنه النظام الذي يتألف من الاسواق والوسطاء الماليين والمؤسسات والبنى التحتية والذي يكون قادر على الصمود امام الازمات ومن ثم التخفيف من احتمال تعطل عملية الوساطة المالية والتي تكون هذه الازمات شديدة لدرجة تضعف من عملية تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية المربحة أي عدم الكفاءة ( European Central Bank, 2012: p 5).

وعرف البنك المركزي الاماراتي الاستقرار المالي بأنه الحالة المستقرة التي من خلالها النظام المالي المتألف من المصارف والمؤسسات المالية الاخرى والاسواق المالية يؤدي بشكل كفوء ووظائفه الاساسية مثل توزيع الموارد وتوزيع المخاطر بالإضافة الى تسوية المدفوعات، وأنه يكون قادر على الاستمرار في هذا الاداء حتى في أوقات الصدمات (Central Bank of U.A.E, 2015, p1).

ويعرف بنك كندا المركزي حالة الاستقرار المالي " بأنها الحالة التي تنتفي فيها أي تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الاخرى (الشاذلي، 2014: ص15).

ويعرف الاستقرار المالي " بأنه يتمثل بقوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التوترات والاضطرابات في هذا الجهاز ما يمنع من انعكاسها على الاقتصاد (الشكرجي، 2013: ص12).

ويرى الباحث بان الاستقرار المالي بانه الحالة التي يكون بها النظام المالي والذي يتألف من الاسواق والمؤسسات الوسيطة والبنى التحتية قادرة على الصمود بوجه الازمات المحلية او الخارجية (أي يمتلك السيولة الكافية) والتخفيف من حدتها واداء وظيفته الاساسية المتمثلة بالوساطة المالية بأعلى كفاءة والحد من انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

ويعد الاستقرار للجهاز المصرفي جزء اساسي من اطار الاستقرار المالي وان استقرار الجهاز المصرفي يمثل حالة الاستقرار المالي بصورة عامة، وهو ما يؤكد (Andrew Crochet) اذا يشير ان النظام المصرفي يعد الدعامة الاساسية التي يرتكز عليها القطاع المالي للقيام بدور الوساطة المالية، و عليه فان عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي يخلق حالة من الذعر المالي و هذا لا يعني فقط حدوث اضطراب في احد مكونات النظام المالي الرئيسية، بل قد يصل اثرها في انهيار قطاع الشركات والاسواق في الوقت نفسه اي انهيار القطاع المالي نفسه (الشاذلي، 2014: ص13).



## ثانياً: الجانب الفكري والتاريخي لتعاقب المفاهيم المقاربة للاستقرار المالي

أن مفهوم الاستقرار المالي ليس وليد الالفية الثالثة وإنما نال اهتمام الكثير من الباحثين منذ بداية القرن العشرين وذلك للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع المالي في الاقتصاد بالإضافة الى انه أي تركز في وظائف النظام المالي سيقود الى شل الاقتصاد. لذلك تستعرض هذه الفقرة أهم المفاهيم أو المصطلحات التي استعملت قبل مفهوم الاستقرار المالي وكما يلي:

### 1) مفهوم الهشاشة المالية:

يتم استخدام مفهوم الهشاشة المالية على مستوى القطاع المالي للإشارة الى إمكانية تعرض النظام المالي للزمات المالية الناتجة عن الصدمات المالية الصغيرة، اي لا يستطيع النظام المالي على مواجهة الازمات المالية (Iftikhar, 2015:p87)

ويرى الباحث بان الهشاشة المالية يمكن فهمها من المنظور المجرد البسيط على انها الحالة المقابلة لمفهوم الاستقرار المالي اي انها تمثل " عدم الاستقرار المالي"، اي عدم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الازمات المالية ومن ثم قد تتعرض للانحيار.

من الناحية التاريخية فان مفهوم الهشاشة المالية يعود في بدايته الاولى الى الاقتصادي فيشر Irving Fisher سنة 1933 و كينز سنة 1936 اذا تمثلت الافكار التي جاءت بها نظريات هؤلاء الاقتصاديين بان تمويل الاستثمار من خلال الديون يكون له اثر سلبي على الاستقرار المالي، وقد استمدت أفكارهم من الملاحظات حول ازمة الكساد العظيم والعديد من حالات الذعر المصرفي آنذاك. إما في عقد السبعينيات من القرن العشرين جاء مفهوم اكثر وصفا وحدثاً لمفهوم الهشاشة المالية المقدم من قبل منسكي (Hyman P.Minsky) والتي تمثلت بان الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة هشة بطبيعتها بسبب اعتمادها على الديون لتمويل الاستثمار (LAGUNOFF and SCHREFT, 1998: p1).

استناداً لنظرية منسكي فان القطاع المالي يتسم بالهشاشة وفقاً للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات التجارية، ومن ثم تزيد خطورة القطاع المالي على باقي القطاعات الاقتصادية، وتوصل مينسكي الى نظرية عدم الاستقرار وتتكون هذه النظرية من جانبين الجانب الاول يتمثل بان الاقتصاد عبارة عن انظمة تمويل تساهم في استقراره واخرى تساهم في عدم استقراره، والجانب الثاني يتمثل بان طول مدة الرخاء و الازدهار تنقل الاقتصاد من العلاقات الاقتصادية المستقرة الى العلاقات الاقتصادية غير المستقرة. وهذه النظرية مرتبطة بتركيبة الديون وتطورها الى مستوى تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها ومن ثم تنقل الاقتصاد الى عدم الاستقرار وبذلك يقول مينسكي بان عدم الاستقرار المالي تمثل اثر الدين على سلوك الاقتصاد (ريمة، 2013:ص 27).

وفي هذا الاطار من نظرية مينسكي قد ميز بين ثلاث علاقات للوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بدخلها والديون المترتبة عليها. الاولى تسمى بوحدات التحوط (hedge units) والتي تكون قادرة على سداد اصل القرض والفوائد المترتبة عليها من عملياتها والثانية تسمى بوحدات المجازفة (speculative units) والتي تكون قادرة على سداد الفوائد من عملياتها ولكنها تؤجل عملية التسديد او القيام بالاقتراض من اجل تسديد التزاماتها والثالثة تسمى بالوحدات البونزية (ponzi units) وتتمثل بالوحدات التي لا تملك الدخل الكافي لسداد ما عليها من التزامات ما يدفعها الى المزيد من الاستدانة او بيع ما لديها من اصول (Knell, 2015: p297).



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

وهذا المزيج من المواقف المالية يحدد قوة او هشاشة النظام المالي للاقتصاد. وبذلك يصل مينسكي من هذا الشرح بان الاقتصاد الذي تزداد فيه وحدات التحوط هو الاكثر استقرار، والاقتصاد الذي يغلب عليه وحدات المجازفة والبونزية يكون اكثر هشاشة ومعرض للازمات المالية في اي لحظة نتيجة لسياسة نقدية متشددة كرفع معدلات الفائدة او غيرها مما يدفع وحدات المجازفة الى ان تتحول الى بونزية وبيع ما لديها من اصول واحداث اشكالية في قيمتها فتتساقط هذه الوحدات ومن ثم حدوث اشكالية في الاقتصاد، ومن ثم يشير مينسكي بان طول مدة الرخاء الاقتصادي يدفع بالاقتصاد وخاصة مؤسسات الوساطة المالية التي يسود لديها الاعتقاد بان المزيد من الابتكار في الادوات المالية يضمن لها مزيد من الارباح ومن ثم القيام بتسويقها والمتاجرة فيها مما يؤدي الى الاقبال على الديون بشكل كبير مما يؤثر على التوجه العام للاقتصاد بانقلابه من وضعية قوية الى وضعية هشة وبالنسبة لمينسكي وضعية مالية هشة وهذا التحول يسمى بلحظة مينسكي او ما يعرف بان الاستقرار في ظل العلاقات المالية المعقدة للنظام الرأسمالي يقود لعدم الاستقرار (ريمة، 2013: ص28).

### 2) السلامة المالية

وضح الباحثون السلامة المالية من وجهات نظر مختلفة، فيعرفها (Mishkin & Eakins) بأنها عملية تقويم مركزة للأنشطة المصرفية من خلال مراقبة المخاطر، كما تعرف السلامة المالية والاستقرار المالي من منظور واحد بانها الحالة التي يكون بها النظام المالي قادرا على تخصيص موارده بكفاءة بين الأنشطة وإدارة وتحديد المخاطر المالية ويمتص الصدمات. من الناحية التاريخية بدأ الاهتمام بموضوعات السلامة المالية ومؤشراته في مطلع سنة 2000 من قبل صندوق النقد الدولي على اثر ازمة السوق المالية الاسيوية في تسعينات القرن العشرين من اجل اشتقاق مؤشرات للسلامة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي من اجل استخدامها كجرس انذار للتعرف على الازمات المالية قبل وقوعها، اذا ان هناك عدة مؤشرات للسلامة المالية من اجل تحقيق الاستقرار للقطاع المالي منها ما يخص القطاع المصرفي، اذا ان هناك مؤشرات وقائية جزئية والتي تسمى بالمجموعة الاساسية (Core Set) والتي تستمد بياناتها من عملية الاشراف والرقابة على المؤسسات كلاً على حد وهناك مؤشرات كلية للسلامة المالية والتي تكون على مستوى النظام المالي (الامام، 2010: ص13، 14، 9).

أن مؤشرات السلامة المالية تعد كمقاييس احصائية لمراقبة الوضع المالي وسلامة القطاع المالي من الازمات في بلد ما، ونظيراتها الشركات والاسر householders من حيث الوضع المالي ويتم تطوير هذه المؤشرات من قبل صندوق النقد الدولي بالتعاون مع المنظمات الدولية الاخرى مثل بنك التسويات الدولية ومنظمات التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك المركزي الاوربي (Moorhouse, 2014: p1)، والجدول (1) يوضح مؤشرات السلامة المالية.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

الجدول (1) مؤشرات السلامة المالية

المؤشرات الكلية		المؤشرات الجزئية	
المؤشر الفرعي	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	المؤشر الرئيسي
● مجموع معدلات النمو. ● تدهور القطاعات.	1-النمو الاقتصادي.	● راس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر. ● القروض المتعثرة الى راس المال الاساسي. ● راس المال الاساسي الى اجمالي الاصول.	1-مؤشر كفاية راس المال.
● عجز الحساب الجاري. ● كفاية الاحتياطي من النقد الاجنبي. ● الدين الخارجي.	2-ميزان المدفوعات.	أولاً: المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة. ● التركيز الائتماني القطاعي. ● القروض الغير عاملة. ● الاقتراض بالعملة الاجنبية. ● القروض للمؤسسات العامة الخاسرة. ● مخاطر الاصول. ● الاقراض المرتبط. ● مؤشرات الرفع المالي. ثانياً: المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقترضة. ● نسبة الدين الى حقوق الملكية. ● ربحية قطاع الشركات.	2-مؤشرات جودة الاصول.
● التقلب في اسعار الفائدة والصرف. ● مستوى اسعار الفائدة الحقيقية المحلية. ● ضمانات سعر الصرف. ● قابلية سعر الصرف للاستمرار.	4-اسعار الفائدة.	● معدلات الاتفاق. ● نسبة الإيرادات لكل موظف. ● التوسع في عدد المؤسسات المالية. ● العائد على معدل الاصول. ● العائد على معدل راس المال الاساسي.	3-مؤشرات سلامة الادارة.
● نوبات ازدهار الاقراض. ● نوبات ازدهار اسعار الاصول.	5-ازدهار الاقراض وسعر الاصول.	● الاصول السائلة الى اجمالي الاصول. ● الاصول السائلة الى المطلوبات القصيرة الاجل.	4-مؤشرات العائد و الربحية. 5-مؤشرات السيولة.
● العلاقة المتبادلة بين الاسواق المالية. ● الاثار الجانبية للتجارة.	6-اطار العدوى.		6-مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق.
● الاقراض والاستثمار الموجه. ● لجوء الحكومة للنظام المصرفي. ● التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.	7-عوامل اخرى.		

المصدر: (محسن، مها مزهر(2016) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009 2013، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 22، العدد 92، ص 363،364،365 (العميد، علي عبد الرضا حمودي (2010) مؤشرات الحيلة الكلية وامكانية التنبؤ بالأزمات، دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، ص 5.

### ثالثاً: مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي

تعددت وتنوعت المؤشرات الداخلة في قياس الاستقرار المصرفي من قبل البنوك المركزية حول العالم، لذلك سيتم استعراض المؤشرات المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي لغاية عام 2015 ومن ثم مقارنتها مع المؤشرات المطبقة من قبل البنوك المركزية لدول أخرى. الغاية الاساسية من هذا الاستعراض هو لمعرفة وتحديد المؤشرات الأكثر استخداماً من قبل البنوك المركزية ومحاولة تطبيقها بما يتلائم والبيئة الاقتصادية والمالية العراقية.

#### 1) المؤشرات المستخدمة في العراق

بدء البنك المركزي اعداد تقارير سنوية عن الاستقرار المالي منذ سنة 2010 حيث يعتمد البنك المركزي العراقي على مجموعة من المؤشرات التي يستدل من خلالها على تطورات القطاع المصرفي وقدرته في مواجهة المخاطر المحتملة من خلال متابعة معدلات التغير في تلك المؤشرات، حيث يستعمل البنك المركزي العراقي احدى عشر مؤشر يستدل من خلالها على مستوى الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، علماً أن تلك المتغيرات تنشر في التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق وهي كالآتي:



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

### الجدول (2)

مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في العراق لغاية 2015

مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في البنك المركزي العراقي
(أ) جانب الموجودات:
• الائتمان.
• الديون المتعثرة.
• الاستثمارات.
(ب) جانب المطلوبات:
• الودائع.
• رؤوس الاموال.
• الاحتياطي القاتوني.
(ج) اسعار الفائدة.
(د) كفاية راس المال ونسبة السيولة.
(هـ) الكثافة المصرفية

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، 2015 تقرير الاستقرار المالي: ص 12).

### 2 مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في دول مختارة

توضح هذه الفقرة المؤشرات المطبقة من قبل بعض البنوك المركزية في العالم لغرض الاستفادة منها في اختيار المؤشرات التي تستعمل لقياس مؤشر الاستقرار المصرفي للعراق. يلاحظ من الجدول (3) و الجدول (2) ان هناك تباين في طبيعة المؤشرات المستخدمة في العراق وفي دول اخرى سواء من حيث العدد او النوع، بمعنى ان لكل دولة تتبع مؤشرات تعكس وضع الاستقرار للقطاع المصرفي من حيث الهشاشة وقوة القطاع المصرفي، اذا يتضح ان العراق يتبع احدى عشر مؤشرا مصرفيا من قبل البنك المركزي العراقي من اجل التعرف على وضع الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من خلال قياس وتحليل التغيرات النسبية في تلك المؤشرات الا ان العراق من خلال البنك المركزي لم يتبع مؤشر واحد يوضح الاستقرار لذلك القطاع، اما بالنسبة للدول الاخرى (تركيا والتشيك) فقد استخدمت ستة مؤشرات من خلال وضعها في مؤشر تجميعي للتنبؤ بوضع الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، اما في دولة الامارات فقد استخدمت خمسة مؤشرات من خلال وضعها في مؤشر تجميعي يعكس الاستقرار المصرفي، ولا بد من الاشارة أنه ليس فقط هذه الدول تعتمد طريقة المؤشر التجميعي في قياس الاستقرار المالي والذي يجري قياسه من قبل البنك المركزي وانما العديد من الدول الاخرى.

### الجدول (3) مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في دول مختارة

مؤشرات الاستقرار المصرفي في دولة الامارات.	مؤشرات الاستقرار المصرفي في دولة التشيك.	مؤشرات الاستقرار المصرفي في دولة تركيا.
1- كفاية راس المال. • نسبة كفاية راس المال. 2- جودة الاصول. • نسبة الانخفاض في قيمة الاصول الى اجمالي الاصول. • نمو القروض المتعثرة. 3- السيولة. • نسبة صافي القروض الاجنبية بين البنوك الى اجمالي القروض. • نسبة الاصول السائلة الى اجمالي المطلوبات. • نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع. 4- الربحية. • العائد على الاصول. 5- معلومات السوق. • نسبة المصاريف بدون الفوائد الى اجمالي الدخل. • مؤشر لاحتتمالية السوق الضمني للتخلف عن السداد للمصارف. • تقلب القطاع المصرفي لتقلبات سوق الاسهم العام.	1- كفاية راس المال. • نسبة كفاية راس المال. 2- جودة الاصول. • القروض المتعثرة الى اجمالي القروض. 3- الربحية. • العائد على الاصول. 4- السيولة. • العائد على حقوق المساهمين. • الاصول ذات السيولة العالية الى مجموع الاصول. 5- مخاطر سعر الفائدة. 6- مخاطر سعر الصرف.	1- كفاية راس المال. • نسبة كفاية راس المال • راس المال الحر الى اجمالي الاصول. 2- جودة الاصول. • القروض المتعثرة الى اجمالي القروض. • صافي القروض المتعثرة الى حقوق المساهمين. • الاصول الثابتة الى مجموع الاصول. 3- الربحية. • صافي الارباح الى اجمالي الاصول. • صافي الارباح الى حقوق المساهمين. 4- السيولة. • الموجودات السائلة الى اجمالي الاصول. • الاصول ذات الاستحقاق ثلاثة اشهر الى المطلوبات ذات الاستحقاق ثلاثة اشهر. 5- مخاطر سعر الفائدة. 6- مخاطر سعر الصرف.

Source: Dumcic, Mirna (2015), Financial Stability Indicators- The Case of Croatia, Journal of central banking theory and practice,1, p137.

Central Bank of the U.A.E, (2015) Financial Stability Report: p35.





#### رابعاً: طريقة بناء المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المصرفي

من اجل بناء المؤشر التجميعي الذي يعكس استقرارية الجهاز المصرفي لابد من المرور بثلاث خطوات كالآتي.

##### 1) تحويل البيانات:

حيث يتم في هذه المرحلة تحويل البيانات الاصلية الى قيم معيارية *normalization* لغرض بناء مؤشرات يكون لها نفس الوزن، ولمنع بعض المؤشرات من ان يكون لها تأثير أكبر من غيرها على المؤشر وحتى يكون لتلك المؤشرات نفس التباين. وهناك عدة طرق يمكن احتساب بها القيم المعيارية للبيانات: (أ) طريقة التحويل التجريبي (*Empirical Normalization*): ان هذه الطريقة تحول جميع المتغيرات الى مديات متساوية من رتبة صفر وواحد وان الصيغة المستخدمة كالآتي (Bikas and Žaltauskait, 2014, p202)

$$Z = \frac{I_{it} - \min(I_i)}{\max(I_i) - \min(I_i)}$$

حيث ان

Z : القيمة المعيارية للمؤشر

$I_{it}$  : هي قيمة المؤشر في الفترة t.

and:  $Max(I_i)Min(I_i)$  هي القيمة الصغرى والعظمى للمؤشر  $i$  في المدة t.

ب) طريقة التحويل الاحصائي (*Statistical Normalization*): نظرا لاستخدام الوسط الحسابي في هذه الطريقة لذلك قد تكون بعض القيم ادنى من المتوسط ومن ثم تكون بعض النتائج سلبية □ □ لذلك تتراوح نتائج هذه الطريقة بين (-∞ الى +∞)، □ وان الصيغة المستخدمة كالآتي (Kočíšová, 2015: p202):

$$Z = \frac{x-u}{\sigma}$$

حيث ان

Z : القيمة المعيارية للمؤشر.

X : القيم الاصلية للمؤشر.

u : الوسط الحسابي.

σ : الانحراف المعياري

ت) الصيغة الثالثة: ويعتمد هذا الأسلوب على نفس متغيرات الأسلوب السابق ولكن باخذ القيمة المطلقة لذلك ستراوح قيم هذا المؤشر بين (0 الى +∞) وتأخذ الصيغة التالية (Mishra and other, 2015: p156):

$$Z = \frac{|x-u|}{\sigma}$$

حيث ان

Z : القيمة المعيارية للمؤشر.

X : القيم الاصلية.

u : الوسط الحسابي.

σ : الانحراف المعياري

ث) الصيغة الرابعة: و يختلف هذا الأسلوب عن الصيغة الثانية و الثالثة بأخذ ادنى قيمة لذلك ستراوح النتائج بين (0 الى +∞) وتأخذ الصيغة التالية (Mishra and other, 2015: p156):

$$D_{ij} = \frac{A_{ij} - \min_{ij}}{S_{di}}$$

$D_{ij}$ : القيمة المعيارية للمؤشر.

$A_{ij}$  : القيم الاصلية للمؤشر.

$\min_{ij}$ : اصغر قيمة للمؤشر.

$S_{di}$ : الانحراف المعياري.





## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

في هذا البحث سوف يتم استخدام الأسلوب الأخير لغرض تجاوز المشاكل التي تعاني منها الأساليب المذكورة المتمثلة باستخدام مجموعة من العوامل بدلا من مقياس التشتت أي الانحراف المعياري وهذا يظهر في الأسلوب الأول اما الأسلوب الثاني يستخدم الانحراف المعياري كمقياس للتشتت وبذلك يتجاوز مشكلة الأسلوب الأول ولكنه يعاني من النواتج السالبة اما الأسلوب الثالث فإنه يتميز عن الثاني باستخدام القيمة المطلقة للنواتج السالبة ولكنه قد يعطي تقدير غير جيد للمؤشرات بسبب تحويل القيم السالبة الى قيم موجبة لذلك سيتم الاعتماد على الأسلوب الرابع والذي يتجاوز مشاكل الطرق السابقة المذكورة (Mishra and other, 2015: p156).

### 2) اعطاء اوزان للقيم المعيارية الجديدة:

يوجد هنالك العديد من الطرق المستخدمة في اعطاء اوزان للمتغيرات الداخلة في حساب المؤشر التجميعي ومنها الآتي:

#### أ) المتوسط المرجح المتساوي Equal Weighted Average:

تعتمد طريقة المتوسط المرجح على إعطاء اوزان للمؤشرات الجزئية على اساس تمثيلها او اهميتها للمؤشر الرئيسي على ان يكون مجموع الاوزان يساوي (1) للمؤشر الرئيسي او ان تكون جميع اوزان المؤشرات الجزئية للمؤشرات الرئيسية الكلية يساوي مجموعها واحد.

#### ب) تحليل العناصر الاساسية principal component analysis:

حيث يتم اعطاء اوزان استنادا الى اهمية كل مؤشر من المؤشرات الداخلة في التحليل، علما ان هذا الاسلوب يعتمد على صيغ احصائية وان هذه الطريقة تعطي اوزان غير متساوية للمتغيرات.

### 3) حساب المؤشر التجميعي Aggregate Index:

هنالك أكثر من طريقة مطبقة في حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للجهاز المصرفي، حيث يمكن اعتماد واحد منها من اجل التعرف على وضع الاستقرار المالي للجهاز المصرفي وعلى النحو الآتي:

#### أ) المتوسط المرجح (Weighted Average Approach):

حاولت العديد من البنوك المركزية في العالم بناء مؤشر واحد يعكس درجة استقرار القطاع المالي الا ان هذه المهمة صعبة للغاية نظرا للعلاقة المعقدة بين مكونات القطاع المالي من المؤسسات المالية والاسواق المالية وغيرها من المؤسسات في القطاع المالي، ويمكن رصد حالة الاستقرار المالي من خلال بناء مؤشر واحد لاستقرار القطاع المصرفي باستخدام طريقة المتوسط المرجح للمؤشرات الجزئية للسلامة المالية نظرا لما يشكله القطاع المصرفي من اهمية في القطاع المالي (Petrovska and Mihajlovska, 2013: p 87). ويتم الاعتماد على المعادلة التالية في ايجاد المؤشر التجميعي وفق هذه الطريقة:

$$FSI = \sum_{j=1}^i (D_1 * W_1) + (D_2 * W_2) + (D_3 * W_3) + \dots + (D_n * W_n) / \text{Number of variables}$$

حيث:

FSI : قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

D : تشير الى القيمة المعيارية.

W : تشير الى وزن المؤشر.

Number of index : عدد المؤشرات الفرعية ضمن المؤشر التجميعي المقترح.

#### ب) تحليل العناصر الاساسية (principal component analysis):

استخدمت هذه الطريقة في كرواتيا اذا تستخدم عدد كبير من المتغيرات من اجل الوصول الى مؤشر واحد يعكس درجة استقرار النظام المصرفي وهذه الطريقة تتجنب المشاكل مثل حذف المتغيرات او تلك المتعلقة بدرجات الحرية (Dumicic, 2015 : 117). ويتم الاعتماد على المعادلة التالية في ايجاد المؤشر التجميعي

$$FSI = \sum_{j=1}^i (D_1 * W_1) + (D_2 * W_2) + (D_3 * W_3) + \dots + (D_n * W_n)$$

حيث:

FSI : قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

D : تشير الى القيمة المعيارية.

W : تشير الى وزن المؤشر.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

والمخطط الآتي يوضح باختصار مراحل بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.  
المخطط رقم (1)  
آلية بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي



### المبحث الثاني / قياس وتحليل مستوى الاستقرار المصرفي في العراق للفترة (2010-2016)

#### أولاً: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي للنظام المصرفي المقترحة في العراق

أختلفت البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام مؤشرات محددة في قياس استقرار وقوة (stability & strength) الجهاز المصرفي أو النظام المالي بشكل عام، فضلاً عن تباين الباحثين في اختيار مجموعة محددة من المؤشرات لنفس الغرض، وأن هذا الاختلاف يعود بالغالب إلى طبيعة النظام المالي ومدى تطوره، مع التأكيد أن جميع البنوك المركزية في العالم تعتمد على اختيار مؤشرات الاستقرار المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السلامة المالية والتي تم اقتراحها من قبل صندوق النقد الدولي أما البنك المركزي العراقي يعتمد على مؤشرات تحمل قيم مطلقة في تحليل وضع الاستقرار المصرفي في العراق من حيث الارتفاع و الانخفاض فيها على عكس المؤشرات المقترحة والتي تعرف بتحليل النسب المالية ومن ثم وضعها في مؤشر تجميعي واحد يعكس الاستقرار المصرفي، لذلك سيعتمد في هذا البحث من التجارب السابقة في اختيار مؤشرات الاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي وبما يناسب طبيعة الجهاز المصرفي فضلاً عن توفر البيانات، ومن ثم سيتم جمع المتغيرات المختارة في مؤشر واحد ليعبر عن استقرار القطاع المصرفي والذي قد يتعرض إلى الإفلاس بسبب نمو مخاطر القطاعات المقترضة من القطاع المصرفي إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية لذلك تكمن أهمية هذه المؤشرات في كشف متانة المصارف التجارية، وأن المؤشرات التي تستخدم في قياس استقرار الجهاز المصرفي متمثلة في الجدول (4).

#### جدول رقم (4)

#### المؤشرات المقترحة في قياس الاستقرار المصرفي للعراق

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية
1- كفاية رأس المال	• نسبة كفاية رأس المال.
2- جودة الأصول	• نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض و السلف.
3- الربحية	• معدل العائد على الموجودات. • معدل العائد على حقوق الملكية.
4- مخاطر سعر الصرف	• القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الأجنبية إلى رأس المال.
5- السيولة	• نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع. • نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات.

المصدر: من عمل الباحث.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

### 1- كفاية رأس المال Adequacy: Capital

يقصد به احتفاظ المصارف برأس مال قادر على مواجهة الخسائر المحتملة من عمليات توظيف الاموال، ويجب ان يكون بالقدر المطلوب لغرض توفير الحماية للمودعين من ناحية وكذلك مهم للسلطات الرقابية من ناحية اخرى لتجنب ايقاف عمليات المصارف التجارية (المالكي وسعيد، 2013: ص224).

وفقا لتلك الأهمية لمعدل نسب كفاية رأس المال في الحفاظ على المصارف من الإفلاس و الاستمرار في عملياتها الاستثمارية فقد حددت المادة (16) من قانون المصارف العراقي المرقم (94) لسنة 2004 الحد الأدنى لمعيار معدل كفاية نسبة رأس المال بنسبة (12%) للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، بالاستناد الى الجدول (5) شهدت معد لنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف التجارية نسب متفاوتة بين ارتفاع و انخفاض في بداية مدة البحث الا انها شهدت اعلى معدل نسب ارتفاع في سنة 2013 عندما بلغت في الربع الأول (256.67%) وهذه تعد معدل لنسب عالية في الحفاظ على المصارف من الانهيار والإفلاس، ثم استمرت هذه المعدلات بين ارتفاع وانخفاض الى ان شهدت ادنى مستوى في سنة 2015 في الربع الثالث عندما بلغت (83%) وتعتبر هذه معدلات ضئيلة بالنسبة للمعدلات السابقة ولكنها جيدة عند مقارنتها مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي، ثم بعد ذلك بدأت بالتحسن تدريجيا بين ارتفاع و انخفاض خلال السنوات اللاحقة، مما يؤكد هذا المؤشر وعلى وفق النسبة المحددة من قبل البنك المركزي على وضع افضل للمصارف خلال مدة البحث (2010-2016)

الجدول رقم (5)

مؤشرات الاستقرار المصرفي المقترحة في العراق للفترة (2010-2016)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنة	اولا كفاية راس المال	ثانيا جودة الاصول	ثالثا الربحية		رابعا مخاطر سعر الصرف				
			معدل العائد على الموجودات %	معدل العائد على حقوق الملكية %	المطلوبات الاجنبية ** 5	الموجودات الاجنبية ** 6	راس المال الممتلك والاحتياطيات والتخصيصات ** 7		
	نسبة كفاية راس المال ** 1	نسبة الدينون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والسلف % *	معدل العائد على الموجودات %	معدل العائد على حقوق الملكية %	المطلوبات الاجنبية ** 5	الموجودات الاجنبية ** 6	راس المال الممتلك والاحتياطيات والتخصيصات ** 7	القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال *** 7 / 5-6 = 8	
	2	3	4	5	6	7	8		
	212.7	3.80	0.05	6.51	3,725,492	15,422,875	5,781,814	202.31	Q1
	245	2.97	0.07	10.29	1,686,225	14,253,587	4,084,454	307.68	Q2
	131	2.99	0.18	24.21	1,745,930	13,059,761	7,256,878	155.90	Q3
	130	2.82	0.21	26.77	1,762,523	12,693,755	6,456,665	169.30	Q4
	104.67	2.61	0.10	8.40	1,927,588	13,904,657	8,815,113	135.86	Q1
	115.33	3.04	0.35	16.88	1,946,132	13,695,470	9,826,733	119.56	Q2
	201	2.87	0.50	21.83	1,939,609	13,003,038	9,319,914	118.70	Q3
	106.67	3.00	0.59	21.53	1,898,190	11,537,795	9,338,772	103.22	Q4
	107.33	2.70	0.22	7.62	1,823,245	13,919,007	10,515,209	115.03	Q1
	105	2.52	0.45	18.47	1,861,863	13,500,057	10,106,084	115.16	Q2
	160	2.52	0.64	25.64	1,865,584	14,794,843	12,405,879	104.21	Q3
	138	2.15	0.83	26.98	1,575,655	15,491,204	14,379,095	96.77	Q4
	256.67	2.59	0.23	7.52	1,492,610	17,840,007	13,864,468	117.90	Q1
	122.67	4.58	0.46	14.12	1,560,641	17,464,449	15,087,677	105.40	Q2
	200	4.77	0.60	17.00	1,624,768	20,898,668	17,936,345	107.45	Q3
	195	8.32	0.70	21	1,642,248	22,139,272	19,497,202	105.12	Q4



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

109.15	20,415,146	23,958,335	1,674,188	4.73	0.18	9.46	121	Q1	2014
104.36	21,240,657	23,849,691	1,681,582	8.16	0.33	8.83	149.33	Q2	
114.76	20,453,491	25,127,250	1,653,220	9.60	0.33	8.43	86	Q3	
130.52	19,732,212	27,323,928	1,568,645	13.52	0.54	8.37	104.33	Q4	
106.85	17,728,230	20,496,865	1,553,497	6.90	0.29	8.28	90.33	Q1	2015
100.97	19,461,373	20,545,170	893,781	6.70	0.30	8.18	87.33	Q2	
87.54	19,402,644	18,010,125	1,023,284	7.53	0.34	8.37	83	Q3	
74.70	20,080,809	15,952,767	951,158	10.20	0.46	10.16	87	Q4	
49.84	17,182,646	9,516,731	952,775	1.83	0.09	10.70	125	Q1	2016
52.23	17,462,034	9,566,283	445,680	3.51	0.17	11.19	103	Q2	
53.42	18,174,473	10,111,691	402,751	4.99	0.25	11.37	134	Q3	
42.07	19,656,193	8,605,576	335,488	9.57	0.51	10.93	113.67	Q4	

\*وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر.  
\*\* البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة.

\*\*\* من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة =  $\frac{\text{المطلوبات الاجنبية} - \text{الموجودات الاجنبية}}{\text{راس المال}} \times 100$  بالاستناد الى المصدر

(Central Bank of the Republic of Turkey, Financial Stability Report, 2005: p 132)

تابع جدول رقم (5)

نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات *** %100*13:12=14	اجمالي الموجودات * 13	الاصول السائلة * 12	خامسا: السيولة			السنة
			نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع %** 10:9=11	اجمالي الودائع * 10	اجمالي القروض والسلف * 9	
21.49	342,140,583	73,526,498	16.03	40,404,453	6,479,604	Q1
21.63	347,021,119	75,062,566	19.8	42,666,980	8,461,938	Q2
19.99	339,039,952	67,776,887	19.7	45,359,407	8,952,328	Q3
23.61	363,360,199	85,807,284	20.2	47,947,232	9,711,452	Q4
19.39	355,264,279	68,902,091	24.1	46,054,310	11,123,533	Q1
48.15	151,649,591	73,031,300	25.2	48,944,937	12,349,209	Q2
47.85	158,479,523	75,837,632	25.1	52,367,504	13,156,220	Q3
54.14	143,877,896	77,906,467	27.2	56,157,180	15,290,053	Q4
54.36	144,150,329	78,364,792	31.4	54,159,778	17,037,402	Q1
46.51	178,076,108	82,836,372	34.7	55,027,000	19,115,272	Q2
45.48	188,667,452	85,811,175	36.6	58,837,067	21,566,043	Q3
47.49	190,980,975	90,706,488	36.8	62,005,935	22,850,336	Q4
48.33	196,200,747	94,827,077	37.3	62,106,714	23,194,936	Q1
65.12	195,570,941	127,361,898	36.6	65,301,447	23,929,305	Q2
63.93	203,680,349	130,216,990	35.7	66,912,816	23,944,596	Q3
65.96	208,844,114	137,766,184	35.8	68,855,487	24,700,569	Q4



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

66.09	213,609,270	141,193,676	36.3	67,784,997	24,670,075	Q1	2014
66.92	212,235,320	142,038,181	40.8	65,196,766	26,609,922	Q2	
67.20	218,931,402	147,141,522	39.6	69,745,803	27,660,597	Q3	
66.76	226,588,893	151,285,563	38.0	74,073,336	28,195,535	Q4	
66.62	221,307,167	147,435,116	42.7	69,059,514	29,539,796	Q1	2015
64.85	223,623,663	145,030,187	44.7	67,390,400	30,162,522	Q2	
64.36	223,386,813	143,781,225	47.1	64,744,999	30,508,044	Q3	
65.20	222,770,831	145,255,200	47.0	64,344,061	30,297,202	Q4	
64.47	219,262,482	141,367,672	47.1	63,310,090	29,856,317	Q1	2016
64.82	217,877,861	141,249,738	48.1	61,534,905	29,620,614	Q2	
64.83	220,552,048	143,002,092	46.4	63,967,937	29,721,395	Q3	
64.46	221,184,530	142,577,873	49.0	62,383,032	30,606,578	Q4	

\*البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة.

\*\*من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة  $\frac{\text{القروض والسلف}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$  بالاستناد الى المصدر حسين، احمد علي(2016) الكفاءة و دورها في تحسين الاداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية/ جامعة بغداد للحصول على درجة " دبلوم معادل للماجستير في المصارف " ص 48.

\*\*\* من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة  $\frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$  بالاستناد الى المصدر (Central bank of the republic of turkey, financial stability report, 2005: p 132).

### 2- جودة الاصول Asset Quality:

يقاس مؤشر جودة الاصول بواسطة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والسلف. توضح هذه النسبة حجم القروض التي لم يستطع المقترضون سدادها في تاريخ استحقاقها وذلك لعدم تمكنهم من ارجاع مبالغها بسبب عدم نجاح النشاط الذي يزاو في القرض من مصرف معين، وكلما ارتفعت هذه النسبة فان ذلك يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف ويعكس سياسة غير ناجحة للمصرف في منح القروض مما يؤثر على سمعة المصرف وبالعكس كلما انخفضت هذه النسبة فان ذلك يقلل من المخاطر الائتمانية والافضل انخفاض تلك النسبة لأنه يعكس سياسة ذات كفاءة للمصارف في منح القروض والسلف (سعيد و سعيد، 2016: 115ص).

بالاستناد الى الجدول (5) يلاحظ ان نسبة الديون المتعثرة منخفضة في بداية سنة 2010 بالنسبة للقروض الكلية وصولاً الى سنة 2012 حيث شهدت هذه السنة ادنى نسبة في الديون المتعثرة بالنسبة للقروض الكلية حيث بلغت في الربع الرابع (2.15%) وبلغت حجم القروض والسلف في هذا الربع (22,850,336) مليون دينار، اما بعد سنة 2012 اخذت الديون المتعثرة بالزيادة مع تزايد سياسة المصارف التجارية في منح الائتمان حيث شهدت سنة 2016 اعلى نسبة ديون متعثرة خلال مدة البحث في الربع الثالث اذا بلغت (11.37%) وبلغت حجم القروض والسلف في هذا الربع (29,721,395) مليون دينار وعند مقارنة نسبة الديون المتعثرة مع حجم القروض الممنوحة في سنة 2016 مع سنة 2012 حيث تعتبر سنة 2012 جيدة في إدارة المصارف للائتمان لانخفاض نسب القروض المتعثرة مع ارتفاع حجم الائتمان اما سنة 2016 حيث تعد إدارة المصارف للائتمان غير كفوءة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة مع ارتفاع قليل في حجم الائتمان الكلي.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

### 3- جودة الربحية Earning Quality:

يتضمن هذا المؤشر متغيرين هما معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وكالاتي:

#### أ) معدل العائد على الموجودات Rate of Return on Assets:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة (الربيعي وراضي، 2013: ص 205). وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في اصول البنك من عوائد، وكلما ارتفعت هذه النسبة توضح ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية (ال شبيب، 2012: ص 108). بالاستناد الى الجدول (5) لوحظ ان معدل العائد على الموجودات في سنة 2010 شهد ادنى نسبة في الربع الاول (0.05 %) وهذا يعكس سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة ثم اتخذت مسار متزايد الى ان بلغت اعلى معدل سنة 2012 في الربع الرابع (0.83 %) وتعتبر اعلى معدل من العوائد شهدتها المصارف التجارية خلال مدة البحث (2010-2016) وهذا يعكس ان سياسة المصارف الاستثمارية في التعامل بالموجودات أي استثمارها كانت مرتفعة اي تمثل ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية، ثم بعد ذلك اتخذت العوائد على الموجودات نسب متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض الى ان بلغت في سنة 2016 في الربع الاول ادنى انخفاض في العوائد على الموجودات حيث بلغ (0.09 %) بعد الارتفاع الذي شهدته في سنة 2012 وهذا يعكس انخفاض كفاءة المصارف التجارية في الاستثمار بموجوداتها.

#### ب) معدل العائد على حقوق الملكية Rate of Return on Equity:

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف التجارية على تحقيق العوائد نتيجة استخدام اموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإن ذلك يدل على قدرة المصارف التجارية باتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية في استغلال اموال المالكين (الربيعي وراضي، 2013: ص 206). بالاستناد الى الجدول (5) شهدت سياسة المصارف الاستثمارية في استثمار اموال المالكين والتي تتكون من الاحتياطي والارباح المحتجزة ورأس المال والتخصيصات ارتفاع نسبة العوائد عليها مع بعض الانخفاض في العوائد وصولا الى سنة 2012 والتي شهدت اعلى نسب ارتفاع هذا المؤشر وبالتحديد في الربع الرابع اذا بلغت (26.97 %) وهذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف التجارية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال اموال المالكين، وبعدها شهد هذا المؤشر نسب متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض والغالب عليها نسب منخفضة اذا سجل هذا المؤشر في سنة 2016 وبالتحديد الربع الاول اقل النسب خلال مدة البحث حيث بلغت (1.83 %) مقارنة مع سنة 2012 وهذا يعكس واقع انخفاض كفاءة المصارف في استغلال اموال المالكين في تحقيق عوائد مرتفعة.

### 4- مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risks:

تقاس مخاطر سعر الصرف بواسطة مؤشر القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى رأس المال العامل، يوضح هذا المؤشر سياسة المصارف التجارية تجاه التعامل بالعملة الاجنبية ومخاطر تغيرات سعر الصرف عليها لذلك فارتفاع هذا المؤشر يبين سياسة استثمارية عالية المخاطر وذلك بسبب ارتفاع العملات الاجنبية لدى المصارف وتكون معرضة للهزات المفاجئة لتغيرات اسعار الصرف وانخفاض قيمة هذا المؤشر يعكس سياسة استثمارية منخفضة المخاطر تجاه تغيرات سعر الصرف (Central Bank of Turkey, 2005: p 132). بالاستناد الى الجدول (5) يتضح ان صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال شهدت اعلى نسبة في سنة 2010 في الربع الثاني حيث بلغت (307.68%) اذا تعتبر نسبة عالية وعرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف ومن ثم تضع هذه المخاطر تأثيرها على المصارف بارتفاع الخسائر ومن ثم انخفاض السيولة ومن ثم تؤثر على متانة الجهاز المصرفي، بعدها شهد نسب هذا المؤشر انخفاض في الربع الثالث من السنة ذاتها حيث بلغ (155.90%) وبعدها اخذ هذا المؤشر مسارا بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة البحث حتى بلغ ادنى نسبة خلال مدة البحث (2010-2016) في سنة 2016 وبالتحديد في الربع الرابع حيث بلغ (42.07%) اذا تعتبر نسبة منخفضة المخاطر مقارنة مع سنة 2010 التي شهد فيها هذا المؤشر اعلى نسب ارتفاعه.





## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

في الحقيقة ان ارتفاع نسب هذا المؤشر في سنة 2010 وانخفاض نسب المؤشر في سنة 2016 يعود الى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي الى زيادة راس المال الى (250) مليار دينار كحد أدنى من اجل الحصول على تصنيفات اعلى لدى البنك المركزي العراقي وهذا الاجراء يدعم مستويات الاستقرار المالي للجهاز المصرفي (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2015: ص 23).

### 5- السيولة liquidity:

يتضمن هذا المؤشر متغيرين هما نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات وكالاتي:

(أ) نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع **Ratio of Loans and Advances to Total Deposits**

يشير هذا المؤشر الى قدرة المصارف التجارية على توظيف الاموال المتحصلة من الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من قروض وسلف ومن جانب اخر لها تأثير على السيولة المصرفية، حيث ارتفاع هذا المؤشر يوضح قدرة المصارف التجارية على توظيف الودائع في شكل قروض وكذلك ارتفاع مخاطر السيولة المتمثلة صعوبة تصفية القروض عند الحاجة الى سيولة، وانخفاض هذا المؤشر يعكس انخفاض نسبة توظيف القروض من الودائع وكذلك انخفاض مخاطر السيولة المصرفية (حسين، 2016: ص 48). بالاستناد الى الجدول (5) شهدت سياسة المصارف التجارية في تمويل القروض او توظيف اموال المودعين في شكل قروض وسلف نموا متزايدا خلال مدة البحث وصولا لأعلى نسبة شهدها هذا المؤشر في سنة 2016 في الربع الرابع حيث بلغت (49.0%) مقارنة مع ادنى نسبة في الربع الاول من سنة 2010 حيث بلغت (16.03%)، وهذه الزيادة في نسب هذا المؤشر تعكس كفاءة عالية للمصارف التجارية خلال مدة البحث (2010-2016) في توظيف الاموال التي تحصل عليها من مصادر خارجية متمثلة بأموال المودعين و استخدامها في منح القروض والسلف هذا من جانب، ومن جانب اخر هناك مخاطر متعلقة بتلك السياسة للمصارف التجارية متمثلة بانخفاض السيولة والتي يكون من الصعوبة توفيرها عن طريق تصفية القروض عند حاجة المصارف اليها في تسديد التزاماتها وهذه السياسة غير جيدة من حيث السيولة وذات مخاطرة على وضع المصارف التجارية. ومع هذه الزيادة المستمرة في نسب هذا المؤشر من قبل المصارف التجارية الا انها لم تصل الى النسب المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة (70%) كحد اعلى لذلك تعتبر هذه النسب التي حققتها خلال مدة البحث (2010-2016) جيدة من حيث النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

(ب) نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات **Ratio of Liquid Assets to Total Assets**

يبين هذا المؤشر نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في المصارف التجارية، لا بد من الاشارة ان هذه الاصول السائلة تتميز بعائد منخفض مع مخاطر منخفضة ولكن يمكن تحويلها الى نقد بسرعة كبيرة على عكس الاصول ذات الاجل الطويل وهذه الاصول السائلة او السيولة بصورة عامة مهمة بالنسبة للمصارف لغرض مواجهة سحبات المودعين وكذلك احد وسائل الرقابة للبنك المركزي لغرض المحافظة على سيولة المصرف، لذلك فارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس سياسة للمصارف التجارية متحفظة من الاستثمار ذات سيولة عالية ولكن ذات عوائد منخفضة ومن ثم يستطيع المصرف ان يواجه التزاماته المختلفة، اما انخفاض نسب هذا المؤشر يعكس سياسة للمصارف التجارية ذات مخاطر عالية ولكن ذات عوائد مرتفعة و كذلك هناك مخاطر اخرى تتمثل بأخطار سحبات المودعين (فهد، 2009: ص 63). بالاستناد الى الجدول (5) شهدت سياسة المصارف التجارية تجاه هذا المؤشر في سنة 2010 نسب متقلبة بين ارتفاع وانخفاض ومع بداية سنة 2011 شهد هذا المؤشر ادنى نسبة خلال مدة البحث (2010-2016) في الربع الاول حيث بلغت (19.39%) وهذه السياسة تعكس مخاطر عالية في السيولة نتيجة لانخفاض حجم الاصول السائلة بالنسبة للأصول الاخرى وقد يعرض المصرف الى مخاطر عند تسديد التزاماته ولكن تعد هذه السياسة ذات عوائد مرتفعة، بعد تلك المدة شهدت نسب المؤشر بين ارتفاع وانخفاض ولكن الذي يغلب عليها نسب الارتفاع في هذا المؤشر مقارنة مع ادنى نسبة، حيث بلغ هذه المؤشر اعلى نسبة في الربع الثالث من سنة 2014 حيث بلغ عندها (67.20%) اذا تعتبر نسبة مرتفعة مقارنة مع الربع الاول في سنة 2011 ومن ثم تعد هذه النسبة جيدة للحفاظ على المصارف من الإفلاس، بعد ذلك شهد هذا المؤشر نسب متقلبة بين انخفاض و ارتفاع و لكن بنسب طفيفة.





## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016

### ثانياً: بناء المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المالي للجهاز المصرفي في العراق

من أجل تحديد سلامة أو هشاشة القطاع المصرفي بشكل عام فإن ذلك يقتضي بناء مؤشر تجميعي واحد يعكس تلك القوة المالية أو الهشاشة في النظام المصرفي باستخدام نسب مختارة لبعض المؤشرات، لأن الاعتماد على مؤشر واحد أو أكثر قد يعطي صورة غير واضحة ودقيقة عن الوضع المالي الحقيقي للنظام المصرفي. ولغرض بناء المؤشر التجميعي يجب تحويل البيانات الى قيم معيارية وإعطاء اوزان للمؤشرات وأخيراً يتم استخدام طريقة المتوسط المرجح من أجل استخراج المؤشر التجميعي المقترح وكما يأتي:

#### 1- تحويل البيانات الى قيم معيارية:

في هذه البحث سيتم الاعتماد على الأسلوب التالي في عملية تحويل البيانات الى قيم معيارية:

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{Sd}$$

حيث:

Z: القيمة المعيارية للمؤشر.

A: القيم الاصلية للمؤشر

Min: القيمة الصغرى للمؤشر.

Sd: الانحراف المعياري للعينة.

#### 2- إعطاء اوزان للمؤشرات:

في هذا البحث سوف يتم استخدام طريقة المتوسط المرجح في بناء المؤشر التجميعي المقترح، في هذه الطريقة يتم الاعتماد على الاوزان المتساوية للمؤشرات الداخلة ضمن المؤشر التجميعي المقترح وهذا متبع في عدد من البنوك المركزية منها البنك المركزي التركي والبنك المركزي الاماراتي والعديد من البنوك المركزية الاخرى الى جانب ان منح وزن مختلف لكل مؤشر تبعاً لأهميته نجد صعوبة كبيرة في ذلك، ومن ثم حيث جميع المؤشرات الفرعية ضمن المؤشر الرئيسي يكون مجموع وزنها (1) وكما موضحة بالجدول (6).

الجدول (6)

القيم المعيارية للمؤشرات مع الاوزان الممنوحة لكل مؤشر خلال المدة (2010-2016)

(نسبة مئوية)

الوزن	اولا		ثانيا		ثالثا		رابعا		خامسا	
	كفاية رأس المال	نسبة الدين	جودة الاصول	معدل العائد	معدل العائد	مخاطر سعر الصرف	نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	نسبة الاصول الى اجمالي الموجودات	الوزن
0.5	1	1	1	0.0	0.61063	3.12472	0.0	0.12489	0.5	Q1
0.5	1	1	1	0.09771	1.10383	5.17955	0.09771	0.13326	0.5	Q2
0.5	1	1	1	0.63515	2.92008	2.21974	0.63515	0.03553	0.5	Q3
0.5	1	1	1	0.78173	3.25410	2.48098	0.78173	0.25152	0.5	Q4
0.5	1	1	1	0.24429	0.85723	1.82905	0.24429	0.00000	0.5	Q1
0.5	1	1	1	1.46574	1.96368	1.51110	1.46574	1.71426	0.5	Q2
0.5	1	1	1	0.21274	2.60954	1.49438	0.21274	1.69610	0.5	Q3
0.5	1	1	1	0.25115	2.57040	1.19239	0.25115	2.07124	0.5	Q4
0.5	1	1	1	0.16251	0.75546	1.42269	0.16251	2.08409	0.5	Q1
0.5	1	1	1	0.10932	2.17114	1.42521	0.10932	1.61649	0.5	Q2
0.5	1	1	1	0.10932	3.10666	1.21184	0.10932	1.55482	0.5	Q3
0.5	1	1	1	0.0	3.28150	1.06671	0.0	1.67475	0.5	Q4
0.5	1	1	1	0.87944	0.74241	1.47880	0.87944	1.72462	0.5	Q1
0.5	1	1	1	2.00318	1.60356	1.23506	2.00318	2.72537	0.5	Q2
0.5	1	1	1	0.77415	1.97933	1.27500	0.77415	2.65438	0.5	Q3
0.5	1	1	1	1.82310	2.50124	1.22957	1.82310	2.77561	0.5	Q4



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

0.5	2.78354	2.07429	1	1.30810	0.5	0.37838	0.63515	1	2.15995	1	0.77880	Q1	2014
0.5	2.83275	2.52467	1	1.21472	0.5	0.82592	1.36802	1	1.97379	1	1.35943	Q2	
0.5	2.84969	2.40692	1	1.41755	0.5	1.01380	1.36802	1	1.85560	1	0.06148	Q3	
0.5	2.82332	2.24443	1	1.72481	0.5	1.52527	2.39405	1	1.83787	1	0.43715	Q4	
0.5	2.81459	2.72434	1	1.26324	0.5	0.66151	1.17259	1	1.81128	1	0.15022	Q1	2015
0.5	2.70937	2.92644	1	1.14862	0.5	0.63542	1.22145	1	1.78173	1	0.08874	Q2	
0.5	2.68014	3.16716	1	0.88678	0.5	0.74372	1.41688	1	1.83787	1	0.0	Q3	
0.5	2.73018	3.16369	1	0.63634	0.5	1.09209	2.00318	1	2.36678	1	0.08197	Q4	
0.5	2.68669	3.17109	1	0.15145	0.5	0.0	0.19543	1	2.52634	1	0.86078	Q1	2016
0.5	2.70789	3.27068	1	0.19807	0.5	0.21920	0.58629	1	2.67112	1	0.40989	Q2	
0.5	2.70839	3.10018	1	0.22127	0.5	0.41230	0.97716	1	2.72431	1	1.04524	Q3	
0.5	2.68591	3.36504	1	0.0	0.5	1.00989	2.24747	1	2.59430	1	0.62858	Q4	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (5).  
ملاحظة:

- إعطاء اوزان للمؤشرات باعتماد الاوزان المتساوية.
- الصيغة المستخدمة في تحويل البيانات الى قيم معيارية هي:

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{Sd}$$

3- بناء المؤشر التجميعي وفق طريقة المتوسط المرجح

تعتمد طريقة المتوسط المرجح في بناء المؤشر التجميعي على الصيغة التالية والمستخدم من قبل البنك المركزي الاماراتي (Central Bank of U.A.E, 2015, p 79).

$$FSI = \sum_{j=1}^7 (D_1 * W_1) + (D_2 * W_2) + (D_3 * W_3) + \dots + (D_n * W_n) / 7$$

حيث ان:

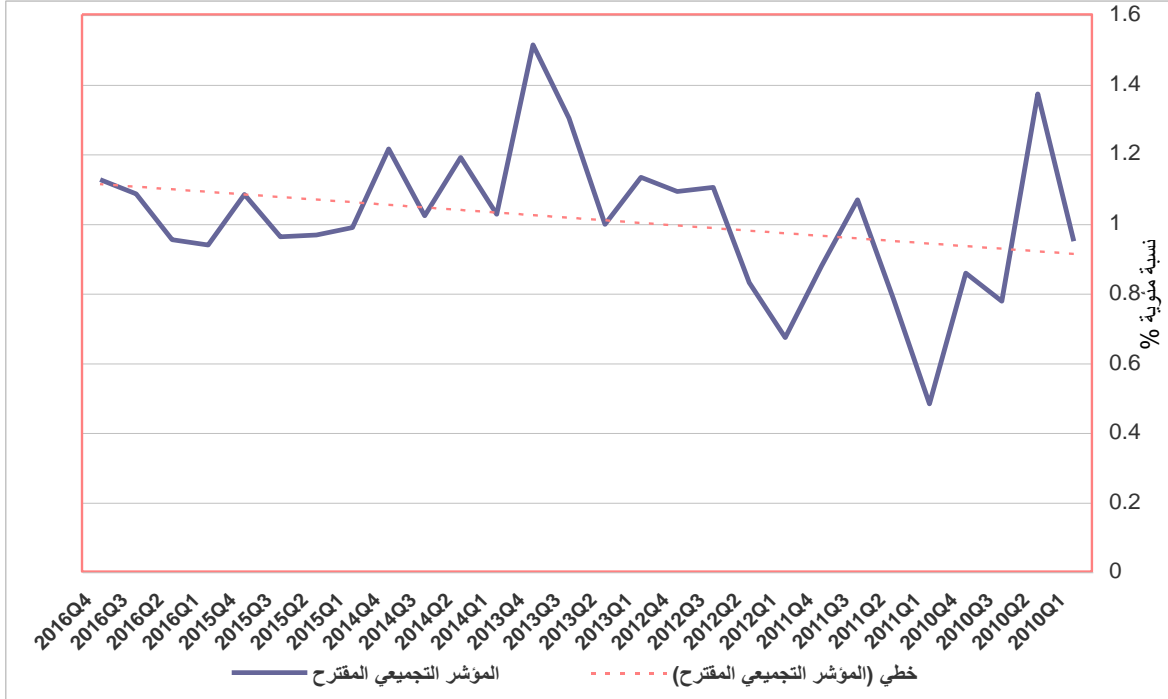
- FSI : قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي
- D : تشير الى القيمة المعيارية.
- W : تشير الى وزن المؤشر.
- 7 : تمثل عدد المؤشرات الفرعية.

بالاستناد الى الجدول (7) والشكل (1) يتضح ان مؤشر الاستقرار المصرفي في العراق في سنة (2010) كان متذبذب بين حالة ارتفاع وانخفاض ثم شهد في سنة (2011) في الربع الاول ادنى مستوياته حيث بلغ (0.48) بعدها شهد الاستقرار المصرفي بين حالة انخفاض وارتفاع وصولا الى سنة (2013) وتحديدا في الربع الرابع حيث بلغ اعلى مستوياته (1.51) ثم شهد بعدها انخفاض وارتفاع في مستوى الاستقرار المصرفي وصولا الى سنة (2016) حيث شهدت هذه السنة نموا متزايدا في المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في العراق، وعلى الرغم من التغيرات التي شهدتها خلال مدة البحث 2010-2016، فان المؤشر سجل اتجاه تصاعدي بشكل عام.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016

الشكل (1)  
اتجاهات الاستقرار المصرفي في العراق من خلال المؤشر التجميعي المقترح للمدة (2010 - 2016)



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على الجدول رقم (7).



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

جدول (7)

المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في العراق وفق طريق المتوسط المرجح خلال المدة (2010-2016)  
(نسبة مئوية)

نسب التغير في المؤشر التجميعي المقترح ** %	المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي *	خامسا السيولة			رابعا مخاطر سعر الصرف	ثالثا الربحية			ثانيا جودة الاصول	اولا كفاية راس المال	السنه
		مجموع مؤشرات السيولة	نسبة الاصول السالنة الى اجمالي الموجودات	نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	نسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الموجودات	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والسلف	نسبة كفاية راس المال		
-	0.94831	0.06244	0.06244	0.0	3.12472	0.3053	0.30531	0.0	0.48754	2.65819	Q1
44.65	1.37183	0.26000	0.06663	0.19337	5.17955	0.6007	0.55191	0.04885	0.24229	3.32018	Q2
43.39-	0.77651	0.20624	0.01776	0.18847	2.21974	1.7776	1.46004	0.31757	0.24820	0.98375	Q3
10.39	0.85725	0.34063	0.12576	0.21487	2.48098	2.0179	1.62705	0.39086	0.19797	0.96326	Q4
43.78-	0.48190	0.41348	0.00000	0.41348	1.82905	0.5507	0.42861	0.12214	0.13592	0.44412	Q1
62.35	0.78241	1.32553	0.85713	0.46839	1.51110	1.7147	0.98184	0.73287	0.26297	0.66260	Q2
36.46	1.06773	1.31095	0.84805	0.46289	1.49438	2.0376	1.30477	0.73287	0.21274	2.41840	Q3
17.86-	0.87696	1.60573	1.03562	0.57010	1.19239	2.6043	1.28520	1.31917	0.25115	0.48511	Q4
23.36-	0.67207	1.82767	1.04204	0.78563	1.42269	0.7930	0.37773	0.41529	0.16251	0.49864	Q1
23.47	0.82987	1.76099	0.80824	0.95274	1.42521	2.0627	1.08557	0.97716	0.10932	0.45088	Q2
32.92	1.10310	1.82776	0.77741	1.05035	1.21184	2.9946	1.55333	1.44131	0.10932	1.57811	Q3
1.08-	1.09114	1.89782	0.83737	1.06044	1.06671	3.5462	1.64075	1.90546	0.0	1.12722	Q4
3.78	1.13244	1.94797	0.86231	1.08566	1.47880	0.8109	0.37120	0.43972	0.13001	3.55936	Q1
11.92-	0.99743	2.41256	1.36268	1.04987	1.23506	1.8033	0.80178	1.00159	0.71801	0.81303	Q2
30.52	1.30194	2.33327	1.32719	1.00607	1.27500	2.3332	0.98966	1.34360	0.77415	2.39791	Q3
16.14	1.51214	2.39838	1.38780	1.01057	1.22957	2.8385	1.25062	1.58789	1.82310	2.29543	Q4
32.14-	1.02607	2.42891	1.39177	1.03714	1.30810	0.5067	0.18919	0.31757	2.15995	0.77880	Q1
15.88	1.18909	2.67871	1.41637	1.26233	1.21472	1.0969	0.41296	0.68401	1.97379	1.35943	Q2
14.05-	1.02198	2.62830	1.42484	1.20346	1.41755	1.1909	0.50690	0.68401	1.85560	0.06148	Q3
18.72	1.21334	2.53387	1.41166	1.12221	1.72481	1.9596	0.76263	1.19702	1.83787	0.43715	Q4
18.62-	0.98732	2.76947	1.40729	1.36217	1.26324	0.9170	0.33075	0.58629	1.81128	0.15022	Q1
2.11-	0.96649	2.81791	1.35468	1.46322	1.14862	0.9284	0.31771	0.61072	1.78173	0.08874	Q2
0.54-	0.96123	2.92365	1.34007	1.58358	0.88678	1.0803	0.37186	0.70844	1.83787	0.0	Q3
12.64	1.08281	2.94694	1.36509	1.58184	0.63634	1.5476	0.54604	1.00159	2.36678	0.08197	Q4
13.38-	0.93788	2.92889	1.34334	1.58554	0.15145	0.0977	0.0	0.09771	2.52634	0.86078	Q1
1.61	0.95301	2.98928	1.35394	1.63534	0.19807	0.4027	0.10960	0.29314	2.67112	0.40989	Q2
13.77	1.08426	2.90429	1.35419	1.55009	0.22127	0.6947	0.20615	0.48858	2.72431	1.04524	Q3
3.78	1.12529	3.02547	1.34295	1.68252	0.0	1.6286	0.50494	1.12373	2.59430	0.62858	Q4

المصدر: \* من عمل الباحث بالاستناد الى طريقة المتوسط المرجح في بناء المؤشر التجميعي المقترح.

\*\* من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة =  $\frac{\text{المقرنة-الاساس}}{\text{الاساس}} \times 100\%$



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للفترة 2010-2016

### الاستنتاجات:

- 1- تم بناء المؤشر التجميعي كخطوة أولية والذي يعكس حالة الاستقرار المصرفي في العراق والذي استند على طريقة المتوسط المرجح في بنائه، ويعد مؤشر الاستقرار المصرفي طريقة متقدمة ومواكبة للتطورات التي شهدتها البنوك المركزية في العالم، ويعد أداة للتنبؤ بالأزمات و ليس وسيلة أي لوحة ارشادية تستطيع المصارف من خلالها التخلص من الازمات وبذلك يعتبر أداة مكتملة لاتفاقيات لجنة بازل و التي وضعت القوانين و النسب التي يجب ان تلتزم بها المصارف للتخلص من الازمات.
- 2- شهد الاستقرار المصرفي في العراق من خلال المؤشر التجميعي المقترح تقلبات مستمرة خلال مدة البحث (2010-2016)، إذا شهد أدنى نسبة في الاستقرار المصرفي في الربع الاول من سنة 2011، و أعلى نسبة في الاستقرار المصرفي في الربع الرابع من سنة 2013.
- 3- من خلال دراسة المؤشرات التي استخدمت في بناء المؤشر التجميعي المقترح في العراق، يتضح ان المصارف التجارية قد التزمت بالنسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي باعتباره مؤسسة رقابية على المصارف وهذا مؤشر ايجابي نحو تجنب الازمات المالية.

### التوصيات:

- 1- على البنك المركزي العراقي العمل بالمؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي والذي يعتبر أداة للإنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية والذي تم العمل به كخطوة أولية في هذا البحث انطلاقاً من تجارب البنوك المركزية في العالم بهدف ترسيخ وتعزيز الاشراف المصرفي في العراق بما يتلائم مع التحديات المصرفية في ظل العولمة المصرفية.
- 2- يجب على المصارف التجارية الالتزام بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي متمثلة بالنسب المحددة على المؤشرات المصرفية لغرض تجنب المخاطر المصرفية وتوفير الحماية التي قد يتعرض لهذا القطاع.

### المصادر

#### المصادر باللغة العربية.

- 1- البنك المركزي العراقي (2015) التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية لسنوات مختلفة.
- 3- وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الانذار المبكر.
- 4- ال شبيب، دريد كامل(2012) ادارة البنوك المعاصرة، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 5- الامام، صلاح الدين محمد امين(2010) استخدام نظام تصنيف camels في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، المجلد 13، العدد 13، الصفحات 1-33.
- 6- حسين، احمد علي(2016) الكفاءة ودورها في تحسين الاداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية/ جامعة بغداد للحصول على درجة " دبلوم معادل للماجستير في المصارف".
- 7- الربيعي، حاكم محسن. راضي، حمد عبد الحسين(2013) حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة، ط1، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- 8- ريمة، ذهبي(2013) الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة قسنطينة 2 للحصول على درجة " دكتوراه علوم في الاقتصاد".
- 9- سعيد، عيد السلام لفته. سعيد، بلال نوري(2016) المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC و Barclays، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 108، العدد 108، الصفحات 109-123.



## نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016

- 10- الشاذلي، احمد شفيق (2014) الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
- 11- الشكرجي، بشار ذنون(2013) دور المصارف الاسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 35، العدد114، الصفحات9-28.
- 12- العميد، علي عبد الرضا حمودي (2010) مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ بالأزمات، دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، البنك المركزي العراقي.
- 13- فهد، نصر حمود مزان (2009) أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع.
- 14- المالكي، زهراء ناجي عبيد. سعيد، أحمد محمد فهمي (2013) دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (2و1) في المخاطرة الائتمانية: دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد24، الصفحات220-245.
- 15- محسن، مها مزهر (2016) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009\_2013، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد22، العدد92، الصفحات360-384.

### المصادر باللغة الانكليزية.

- 1- Central bank of the republic of turkey(2005) financial stability report, august 2005, volume 1
- 2- Central bank of the U.A.E,(2015) financial stability report.
- 3- European central bank.(2012) financial stability review, December 2012.
- 4- Iftikhar, syedfaizan(2015) financial reforms and financial fragility: panel data analysis, International journals of financial studies,3, pp, 84-101.
- 5- Lagunoff, roger. Schreft, Stacey(1998) A model of financial fragility, September 1998.
- 6- Knell, mark.(2015) Schumpeter, Minsky and the financial instability hypothesis, journal of evolutionary economics, volume 25, issue 1, pp 293-310.
- 7- Moorhouse, Andrew.(2004) An introduction to Financial Soundness Indicators. Available at : <http://www.bankofengland.co.uk/statistics/Documents/ms/articles/art1feb04.pdf>.
- 8- Dumicic, Mirna.(2015) Financial stability indicators- The case of Croatia, Journal of central banking theory and practice,1,pp113-140.
- 9- Bikas, Egidijus. Žaltauskait, Sandra(2014) the role of fiscal policy in ensuring financial stability in Lithuania, 8th international scientific conference "business and management 2014" may 15-16, 2014, Vilnius, Lithuania.
- 10- Kočíšová, Kristína(2015) Banking Stability Index: A Cross-Country Study, paper presented in the 15th international conference on finance and banking, Czech National Bank Congress Centre, Prague, zech Republic 13 - 14 October 2015. Available at : <http://icfb.rs.opf.slu.cz/sites/icfb.rs.opf.slu.cz/files/kocisova.pdf>.
- 11- Mishra, rabi n. verma, punet. Bose, sanket(2015) Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)-A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, , 149-165.
- 12- Petrovska, Magdalena. Mihajlovska, elenamucheveva(2013) measures of financial stability in Macedonia, journal of central banking theory and practice, 2013, 3, pp.85-110.



## Towards measuring the aggregate index of banking stability in Iraq for the period 2010 -2016

### Abstract:

The paper aims to measure an aggregated banking stability index reflecting the degree of stability of the banking system to help policy makers to take the necessary actions to avoid financial crises facing banks and to achieve a banking system with high efficiency in terms of banking risk.

Therefore, the problem of paper is that the Central Bank of Iraq did not seek until 2016 to build a aggregated index for the purpose of identifying the stability of the banking situation in Iraq, but rather on the adoption of scattered indicators, which depend on the mechanism of relative changes in those indicators for the purpose of identifying the situation of banking stability and this procedure is difficult in determining the stability of banking in Iraq.

The paper, after using quarterly data during the period 2010-2016, could construction of the aggregate index as a first step, which reflects the state of banking stability in Iraq. In doing so, it relied on the weighted average method of construction. The bank stability index is an advanced approach and is consistent with the developments by the central banks in the world. it is a tool for predicting crises and not a means of any guidance panel through which banks can avoid crises and thus is a complementary tool to the Basel Committee, which established the laws and ratios to be committed by banks to avoid crises. Through the aggregate index, the banking stability in Iraq witnessed continuous fluctuations during the period (2016-2010). The index registered the lowest rate of banking stability in the first quarter of 2011 and the highest rate of banking stability in the fourth quarter of 2013.

Therefore, it was recommended that the Central Bank of Iraq should work on the aggregate index which reflects the level of banking stability, which is an early warning tool for predicting banking crises, which was implemented as a preliminary step in this research based on the experiences of the central banks in the world in order to consolidate and strengthen banking supervision in Iraq in line with the banking challenges in the course of banking globalization.

**Keywords:** banking stability, Iraq's banking system, aggregate index.